واقع كفاية رأس المال بالبنوك العربية: دراسة مقارنة

أسماء سليمان عبد الحميد سليمان

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف واقع كفاية رأس المال للبنوك العربية، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي و الإستدلالى، ولقد تم تجميع البيانات من تقارير البنوك المركزيه، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS والتباين الاحادى ANOVA واختبار المقارنات المتعدده Post Hoc Test لاختبار فرض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية ذات دلاله احصائية فيما بين البنوك العربيه فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل البنوك العربية على رفع معدلات كفاية رأس مالها لما له من اثر ايجابى فى تحسين الأداء المالى.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of the capital adequacy of Arab banks, and the descriptive and inferential analytical approach was used, and the data were collected from central bank reports.

The SPSS statistical analysis program, the single variance (ANOVA) and the multi-comparison test were used to test the hypothesis of the study.

The study found that there are significant differences of statistical significance among Arab banks with regard to capital adequacy.

The study recommended that Arab banks should work to raise their capital adequacy rates because of its positive impact on improving financial performance.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة:

١. دراسة (رضوان 2009) بعنوان: "تقييم قدرة البنوك المصرية على الالتزام بمعايير اتفاقية بازل الدولية" هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة البنوك التجارية المصرية على الالتزام بمعايير اتفاقية بازل من خلال استخدام قوائم الاستقصاء وذلك بالتركيز - على وجه التحديد - على الوفاء بحدود رأس المال وتحقيق جودة عملية الرقابة والمراجعة الداخلية والانضباط بالسوق.

توصلت الدراسة في ضعف قدرة البنوك العربية على الوفاء بالحدود الدنيا لرأس المال وبخاصة العناصر اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل وإعادة الهيكلة الإدارية للبنوك بحيث تتضمن الهياكل التنظيمية إدارات مستقلة لمخاطر الائتمان والتشغيل والسوق.

٢. دراسة (عشري 2013) بعنوان: "لجنة بازل وآثارها على سلامة العمل المصرفي". هدفت الدراسة إلى التحقق من ان تطبيق مقررات بازل يؤدي إلى الرفع من كفاءة الرقابة المصرفية ودعم متطلبات العمل المصرفي بما يدعم قوة وسلامة الجهاز المصرفي المصري ورفع كفاءته من خلال الإجابة على السؤال التالي إلى أي مدى يؤدي تطبيق مقررات لجنة بازل إلى دعم قوة وسلامة الجهاز المصرفي المصري في إطار تطبيق بازلII.

تمثلت نتائج الدراسة في أنه في فترات تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي قد يؤدى معيار كفاية رأس المال وفقًا لاتفاق بازل II إلى زيادة حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مباشر ويمكن معالجة ذلك من خلال ما يعرف بالمخصصات الديناميكية والنظام المصرفي في حاجة إلى تبني هذا النظام خاصة في ظل التحول إلى الالتزام التام بمقررات بازل II.

كذلك أكدت الدراسة على أن الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي المصري التي تم تطبيقها عام 2004 لتنفيذ مقررات بازل II مكنت القطاع المصرفي في مصر من تحقيق أداء جيد في سلامة العمل المصرفي على المستوى الداخلي للبنوك.

٣ - دراسة (Klepczarek,2015) بعنوان: "محددات كفاية رأس المال للبنوك الأوروبية " هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على نسبة الأسهم العادية 1 (CET1)،(وهو مقياس للعلاقة بين رأس المال الأساسي والأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك). يعتمد البحث على عينة مختارة عشوائيًا من مجموعة البنوك التي فحصتها سلطات البنك المركزي الأوروبي حيث أجرى البنك المركزي الأوروبي اختبارات الإجهاد التي تقيم نسبة CET1 فيما يتعلق بلوائح بازل III.
توصلت الدراسة الى إثبات الفرضية المتعلقة بتأثير حجم البنك ومؤشرات المخاطر (نسبة المخاطر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ونصيب القروض في إجمالي الأصول) على كفاية رأس مال المصارف. كما تؤكد أيضًا على التأثير القوي للضغط التنافسي والعلاقة السلبية بين نسبة CET1 وحصة الودائع في الالتزامات غير المتعلقة بالأسهم، والتي يمكن تفسيرها بوجود نظام التأمين على الودائع.
٤-دراسة(Jean,et al,2016) بعنوان" محددات نسبة كفاية رأس المال للفروع التابعة للبنوك الأجنبية: دور سوق ما بين البنوك والتنظيم" هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على نسبة كفاية رأس المال (CAR) للبنوك الأجنبية. حيث تم اختبار ما إذا كانت نسبة كفاية رأس المال (CAR) للشركات التابعة والفروع في البلدان المتقدمة والنامية تعتمد على نفس العوامل. حيث تم استخدم بيانات من 310 شركة تابعة و265 فرعًا لاختبار تأثير أساسيات البنوك الأم على نسب رأس المال للشركات التابعة والفروع وتم دراسة - أيضًا - كيف أن الوضع الاقتصادي والبيئة التنظيمية للموطن الأم للبنك الأم يحدد نسبة كفاية رأس المال للبنوك الأجنبية.
تمثلت نتائج الدراسة في أن نسبة كفاية رأس المال للشركات التابعة والفروع العاملة في البلدان النامية والمتقدمة لا تعتمد علي نفس مجموعة العوامل التفسيرية. كما أن الإطار التنظيمي للبلد الأم للمصرف الأم يؤثر على رسملة فروعه الأجنبية في البلدان المضيفة. وأخيرًا، ظهر أن المتغيرات المحددة للبنك الرئيسي لها تأثير أقوى للبنوك الأجنبية المرتبطة بشكل كبير بسوق ما بين البنوك.

٥- دراسة (Roulet,2017) بعنوان:"تأثير كفاية رأس المال على القروض بالبنوك الأوروبية" هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير كفاية رأس المال على الإقراض المصرفي بالبنوك الأوروبية بعد الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 حيث شملت فترة الدراسة تحليل المتغيرات من سنة 2008-2016 باستخدام نموذج المربعات الصغرى وذلك بهدف معرفة التأثير على كل بنك على حدة.
تمثلت نتائج الدراسة في أن نسبة كفاية رأس المال لها أثر سلبي على معدلات نمو القروض بالبنوك الأوروبية خلال الفترة محل الدراسة حيث اتجهت أغلب البنوك قيد الدراسة إلى الاستعاضة عن الأصول الخطرة بالاستثمار في الأوراق المالية والسندات المالية الحكومية الخالية من المخاطر الأمر الذي أدى إلى نتائج إيجابية على السيولة وآثار ضارة على الإقراض الأمر الذي أثر على حجم القروض وسط الضغوط وتقلص أصول البنوك بسبب الاحتفاظ بمخزون احتياطي من الأصول السائلة.
٦-دراسة (Mohanty &Mahakud,2019) بعنوان: "التعديل الديناميكي نحو نسبة كفاية رأس المال المستهدفة: دليل من البنوك العربية الهندية" هدفت هذه الدراسة إلى تقدير سرعة البنوك الهندية في التكيف مع نسبة كفاية رأس المال والعوامل التي تؤثر على سرعة التكيف وذلك باستخدام طريقة البانل داتا خلال فترة 18 عام من سنة 2014-1997.
و تمثلت نتائج الدراسة في أن سرعة التكيف مع نسبة كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة بشكل مجمل هي39% وبالنسبة لبنوك القطاع العام والقطاع الخاص والبنوك الأجنبية، كانت سرعة التكيف59%،57%،46% على التوالي. وبالتالي فإن سرعة التكيف في حالة بنوك القطاع العام أكثر من البنوك الخاصة والأجنبية. وقد يكون ذلك بسبب حقيقة أنه من الأسهل على بنوك القطاع العام زيادة رأس المال بسبب الدعم الحكومي. وقد تستغرق بنوك القطاع العام سنة ونصف لتعديل رأس مالها المستهدف، بينما بالنسبة للبنوك الأخرى، يستغرق الأمر أكثر من عامين لتعديل المستوى المستهدف. إلى جانب ذلك، تُظهر النتيجة أن المتغيرات الخاصة بالبنك مثل الحجم والقروض المتعثرة وهامش صافي الفائدة والرافعة المالية ونسبة القروض إلى إجمالي

الأصول ذات دلالة إحصائية عبر جميع أنواع البنوك وللعينة بأكملها، ولكن تختلف باختلاف أنواع البنوك.

٧-دراسة(Va & Dang, 2020) بعنوان: "المحددات التي تؤثر على نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية الفيتنامية"

هدفت هذه الدراسة من خلال استخدام تحليل السلاسل المقطعية إلى تحديد العوامل التي تؤثر على كفاية رأس المال للبنوك التجارية بفيتنام بشكل كبير خلال الفترة 2011-2018 وذلك لكون البنوك انخفضت بشكل كبير من 41-31 بسبب الاندماج والاستحواذ

تمثلت نتائج الدراسة في أن احتياطيات خسائر القروض والرافعة المالية والعائد على رأس المال كان لها تأثير سلبي على كفاية رأس المال وأن العائد على الأصول كان له تأثير إيجابي وأن حجم البنك والودائع والقروض والسيولة وصافي هامش الفائدة والقروض الغير عاملة لم يكن لها تأثير كبير على نسبة كفاية رأس مال البنوك الفيتنامية.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة بصفة أساسية من خلال التساؤل الرئيس التالي:

إلى اى مدى تختلف البنوك العربية فيما بينها فيما يتعلق بكفاية رأس المال؟

ثالثًا: فرض الدراسة:

توجد فروق معنويه ذات دلالة احصائيه فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١. مناقشه وتحليل الإطار المفاهيمى والعلمى لكفاية رأس المال.

٢. التعرف على واقع كفاية رأس المال بالبنوك العربيه.

٣. معرفة ماذا كانت هنالك فروق معنوية فيما بين البنوك العربيه فيما يتعلق بكفاية رأس المال

٤. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد البنوك العربيه في تعزيز ودعم كفاية رأس مالها.

خامسًا: أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

١. تساعد في التعرف على مفهوم كفاية رأس المال
٢. يعتبر موضوع كفاية رأس المال من المواضيع الهامة، لذا يمكن أن تساهم الدراسة في إمداد المكتبة العربية خصوصاً بالمعارف حول هذا الموضوع.

ب. الأهمية التطبيقية:

١. يتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك العربيه وهو مجال تطبيقي هام حيث تعتبر قطاعاً استراتيجيا تقدم الخدمات المصرفية ولذا فهي تمثل قطاعاً مالياً له أهمية كبيرة.
٢. ستكون الدراسة مهمة أيضًا للبنوك والجهات التنظيمية، فيما يتعلق بما إذا كانت البنوك العربية تعاني من نقص في رأس المال أم لا.

الجزء الثاني: الاطار النظري للدراسة

يلعب رأس مال البنك دورًا هامًا جدًا في الحفاظ على السلامة المصرفية , فنظرًا لأن البنوك تعمل في بيئة غير مؤكدة؛ الأمر الذي قد يترتب عليه تعرضها لمخاطر متنوعة وخسائر, فان رأس مال البنك يمثل البوابة العازلة التي تمنع أيَّ خسارة غير متوقعة قد تواجهها البنوك، والتي قد تصل إلى أموال المودعين. ووفقًا لـ(Delis & Staikouras,2015:97). فرأس مال البنك يمثل مساهمة الملاك لدعم البنك بهدف الحصول على عائد مستقبلي، وهو القيمة التي تتجاوز بها أصول البنك إجمالي ديونه، وبالتالي يُعدُ بمثابةِ وسادةٍ لاستيعاب الصدمات الناجمة عن الخسائر التجارية والحفاظ على الملاءة (Hartlag ,2016:7).

أولاً: كفاية رأس المال:

يُعتَبَر مُصطلح كفاية رأس المال من أهم المصطلحات المستخدمة في العمل المصرفي، وخصوصًا في مجال في تقييم أداء البنوك، وفي القوانين، والتشريعات،

والاتفاقيات المنظمة للعمل المصرفي، على الصعيدين المحلى والدولي.وقد تم تناول هذا المصطلح من خلال اتفاقيات بازل الدولية، كأداة احترازية يُهدف من خلالها إلى تحقيق السلامةِ والمتانة المالية للبنوك، وتحقيق الإستقرار المالي.

أ. مفهوم كفاية رأس المال:

١. عرفها (يونس،55:2008) بأنها "قدرة رأس المال على سداد الالتزامات، والحفاظ على حقوق المودعين، أضف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه
٢. عرفها(Kuncoro&Suhardjno,2011:55) فإن كفاية رأس المال "هي التي تُظهر قدرة البنك على الحفاظ على رأس المال الكافي، والقدرة الإدارية للبنك، في تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، التي قد تؤثر على مبلغ رأس مال البنك"
٣. عرفها (الغندور،35:2010)(Komsuda,2018:9) بأنها هي كفاية كمية الأسهم؛ لاستيعاب الصدمات التي قد يتعرض لها البنك

وتعرف الباحثة كفاية رأس المال على انها مدى كفاية رأس مال البنك، القادر على مواجهة المخاطر المحيطة، والمتعلقة بطبيعة نشاط البنك، كالمخاطر التشغيلية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، وتفادي خطر الإعسار المالي، أي يوفر الحماية ضد أية مخاطر للبنك، ويؤدي إلى جذب الودائع، ويقود إلى ربحية البنك ومن ثَمَّ نموه، ويؤدي إلى توليد قيمة مضافة للبنك، لأنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال، دل ذلك على قدر عالٍ من الملاءة.

ب. أهمية كفاية رأس المال:

توجد العديد من الأهداف التي تتحقق من وراء قيام البنوك برفع معدلات كفاية رؤوس اموالها والتى تتمثل فى الأتى: Revell,2018:11, Yudistira,2015:23, (Heuvel, 2000:71

١. إن كفاية رأس المال تمثل محور الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في الأزمات المالية، فرأس مال البنك يساهم في دعم سلامة البنوك، وبالتالي ضمان الإستقرار المالي.

٢. كفاية رأس المال تعمل على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك، وحجم رأس المال.
٣. كفاية رأس المال أداة من أدوات التنظيم المصرفي، الذي يهدف إلى الحفاظ على المودعين الحاليين، وجذب المودعين المحتملين، وبالتالي كفاية رأس المال تلعب دورًا في تحقيق الأمان للمودعين، ودعم ثقتهم بالبنك، فكلما زادت الثقة تمكَّن البنك من جذب المزيد من الودائع الكافية لتأمين سير عمله، ونموه وامتصاصه لأيِّ خسائر، وبالتالي تمكين البنك من متابعة أعماله دون أن تتأثر ثقة المودعين.
٤. كفاية رأس المال داعمة للوظيفة التشغيلية، ومصدر هذه الوظيفة التزام البنوك نحو المجتمع، لذا لا بد أن يكون البنك قادرًا على ممارسة نشاطاته، وأن يكون رأس المال كافياً لمقابلة ذلك، وخاصة في بداية نشأته.
٥. كفاية رأس المال تجعل البنوك أكثر قدرة على استيعاب الخسائر بمواردها، دون أن تصبح غير مُعسِرة، أو تتطلب عمليات إنقاذ بأموال عامة.
٦. تؤدى كفاية رأس المال إلى زيادة القدرة على منح القروض والسلف، والذي يترتب عليه تنمية المجتمع.
٧. إن رأس المال الكافي له دور هام في تصنيف البنوك، حيث إنه كلما كان رأس المال كافيًا رفع ذلك من درجة تصنيف البنك.

ج. محددات كفاية رأس المال:

١- رأس المال النظامي:

كفاية رأس المال هي عبارة عن حاصل قسمة رأس المال (البسط)، والأصول المرجحة بالمخاطر(ائتمانية + سوقية + تشغيلية) (المقام)، ونظرًا للعلاقة الطردية بين البسط وحاصل القسمة، أي كلما ارتفع البسط يرتفع حاصل القسمة وذلك بثبات القاسم (المقام)، وبالتالي فإن العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (الناتج)، ومحددها رأس المال النظامي (البسط) علاقة طردية، حيث إنه كلما زاد أحد مكونات رأس المال النظامي، زاد رأس المال النظامي، وبالتالي زادت نسبة كفاية رأس المال.

أ- أساليب الرفع من رأس المال النظامي:

ارتفاع رأس المال النظامي يكون وفق العناصر المكونة له؛ فعناصر رأس المال النظامي تتكون من مستويين لرأس المال، حيث يشير رأس المال من المستوى الأول Core Capital وهو ما يسمى برأس المال الأساسي، أو الممتاز (الشريحة الأولى) (Tier One) إلى مستوى رأس المال هذا الذي يتوفر بحرية وبشكل دائم، لاستيعاب الخسائر دون أن يكون البنك مدينًا لإغلاقه.(بنك الاحتياطي النيوزيلندي (RBNZ, 2007:6).

المستوى الثاني Supplementary Capital وهو ما يسمى برأس المال التكميلي (الشريحة الثانية) (Tier Two) ويُعرَف بأنه رأس المال الذي يعمل على امتصاص الخسائر بشكل عام، في حالة تصفية البنك فقط (BCBS,2011)

ومن جانب التصنيف وفقًا لموارد البنك، تنقسم مكونات رأس المال النظامي إلى قسمين: وهما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للبنك، فمصادر البنك الداخلية من رأس المال النظامي، تتضمن رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) وعناصر من رأس المال التكميلي (الشريحة الثانية) كرأس المال المدفوع، والاحتياطات والأرباح المحتجزة، والاحتياطات الغير مُعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول، ومخصصات الخسائر المستقبلية والأدوات الرأسماليه الأخرى. (الجموعي،: 2006 74)(Saidane,2012:9 (BCBS,2010,2000.2004).

وبالنسبة لرأس المال المدفوع (الأموال المقدمة من المساهمين)؛ فهو يشمل الأموال التي يتحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند تكوينه، أوممارسته لنشاطه.(يونس، :69) 2015

فيما يتعلق بالاحتياطيات المفصح أو الغير مُفصح عنها؛ فهي تشمل الأموال التي تحتجز من الأرباح لأغراض معينة (الحسين والدوري،22:2013) أما فيما يتعلق بالأرباح المحتجزة؛ فهي تمثل ذلك الجزء الذي يتم احتجازه (غير موزع) من الأرباح على المساهمين خلال السنة المالية السابقة (سليم وأحمد، 2000: 32) (Rime, 2001:678)؛ أما احتياطيات إعادة التقييم فهي "تشمل الأموال الناجمة عن الفارق

بين القيمة السوقية، والقيمة الدفترية للأصول الثابتة، والأوراق المالية" (أنور ويونس ,20:2005) وبالنسبة للمخصصات العامة للديون، فهي تمثل "الأموال التي يتم الاحتفاظ بها لغرض مقابلة الخسائر المستقبلية المتوقعة، ويتم تأكيد قيمة هذه المخصصات قبل احتساب الأرباح (Kigen, 2014:44 "). أما عن مصادر البنك الخارجية من رأس المال النظامي، فهي تتضمن القروض المساندة بنوعيها المتوسطة والطويلة الأجل والأدوات الرأسمالية الأخرى. فالقروض المساندة ذات الأجل المتوسط والطويل تمثل المبالغ التي تم الحصول عليها من طرف خارجي (بنك، مؤسسة، فرد أو جهة حكومية...إلخ)، وذلك لغرض دعم المركز المالي للبنك (BCBS,2015:11).وفيما يتعلق بالأدوات الرأسمالية الأخرى، والتي هي مزيج من خصائص حقوق المساهمين، وخصائص حقوق الدائنين، فيلجأ لها البنك للرفع من رأس ماله النظامي عن طريق مجلس الإدارة؛ وذلك بناء على الظروف أو الخطة الاستراتيجية.(Calem & Rob, 2018:7, Diamond, 2000:89) (شحاته :166:2014)

٢- الأصول المرجحة بأوزان المخاطر:

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، هي تلك الأصول سواء التي داخل الميزانية أو خارجها، ويتم وزنها وقياسها بنسبة ترجح و/أو تقدر قيمة المخاطر التي تتضمنها هذه الأصول، سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو تشغيل(BCBS,2010).

أ - أساليب التحكم في المخاطر:

العلاقة بين كفاية رأس المال، والمخاطر علاقة عكسية، فالتحكم في المخاطر ومحاولة تقليلها يؤدى إلى تحقيق نسبة عالية لكفاية رأس وفيما يلى بيان للمخاطر الثلاثة الرئيسية (ائتمانية، سوقية، تشغيليه) وطرق التحكم فيها:

أ-١ المخاطر الائتمانية:

مخاطر الائتمان هي عبارة عن "أصول يتم تقديرها بنسب محددة داخليًا من طرف البنك بناء على طرق وأساليب علمية، وقد يكون الترجيح أو/التقدير من أطراف

خارج البنك كمؤسسات التصنيف والتقييم" (Memmel & Raupach, 2010:7, Nurazi & Michael, 2005).

وينبغي على البنوك القيام بعملية تقييم دقيقة لمكونات الائتمان الممنوح، والمتمثلة في العناصر الخمسة، والتي يطلق عليها نموذج 5Cs، والتي لها دور جوهري في تحديد نسب الترجيح في المخاطر

ب- المخاطر السوقية: Market risk

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تنتج عن التحركات السريعة في أسعار السوق، وتنعكس بشكل سلبي على قيم المراكز في محفظة المتاجرة، وهي تتضمن المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، وأسعار الصرف، وأسعار السلعة (عبدالعال،34:2011).وللتحكم في هذا النوع من المخاطر يجب على إدارة البنك أن تعمل على تعريف وقياس ومراقبة هذه المخاطر.

ج- المخاطر التشغيلية: Operational risks

تُعَرَّف مخاطر التشغيل بأنها "تلك المخاطر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، أو العنصر البشري أو الأنظمة والأحداث الخارجية" (Chan,2020:77). ولإدارة هذه المخاطر بغرض التحكم فيها وتقليلها إلى مستويات مقبولة، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ورقة تشمل عشرة مبادئ لمساعدة البنوك، والسلطات الرقابية على تحديد أسس الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية. (BCBS,2003):

د. قياس كفاية رأس المال:

١- معيار نسبة رأس المال إلى الودائع:

هذا المعدل يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأس مالها، وينص على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك (Halling & Hayden, 2006: 23) وتكتب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \geq \%10 \quad \%100$$

٢- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول

يعتمد في قياسه على حجم رأس المال إلى إجمالي الأصول المستثمر فيها، وتأخذ في الاعتبار الأصول التي تكون مصدر خطر لأموال المودعين ولا توجد له نسبة مثلى؛ فكلما كانت النسبة أكبر دل ذلك على متانة المركز المالي للبنك. (Jeanne & Liargovas & Skandalis, 2008:11),(Svensson, 2007:178)

وتكتب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \textbf{100\%}$$

٣- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة Capital-ratio Risk Assets

تُعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة رأس المال في الأصول الخطرة، ويُستثنى منها الأصول الغير خطرة (Athanasoglou et al., 2005:45)

وتكتب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول الخطرة}} \textbf{100\%}$$

٤- معيار كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل I Cooke Ratio[(١)]

يعتبر معيار كفاية رأس المال من ضمن القواعد والإرشادات التي وضعت من قِبَل خبراء القطاع المصرفي لمواجهة المخاطر المصرفية، استنادًا على مخاطر الائتمان (Credit Risk) تحت ما يعرف ببازل I(.First Basel Accord) ممثلة على النحو الآتي:

نسبة كفاية رأس المال (1988) =

$$\textbf{رأس المال التنظيمي (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)} \geq \textbf{8\%}$$

الأصول المرجحة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية)

(١) نسبة إلى كوك محافظ بنك انجلترا المركزي ورئيس لجنه بازل آنذاك.

التعديل على بازل I في عام 1996 تم إضافة مخاطر السوق (Market Risk) في مقام نسبة كفاية رأس المال، وأصبحت معادلة كفاية رأس المال كالآتي:

نسبة كفاية رأس المال (1996) =

رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة) ≥8%

الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان + مخاطر السوق *12.5

٥-معيار كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل II Ratio Mc Douongh[٢]

في عام 1999 تم إدخال عدد من التعديلات على معيار بازل Iوتم إجازة االتفاقية بازل II والاتفاق عليها في عام 2004 على أن تكون جاهزة التطبيق في عام 2006و أصبحت المعادلة بالصيغة التالية:

نسبة كفاية رأي المال (2004)=

رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة) ≥ 8%

(الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل *12.5)

٦- معيار كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل (Third Base III Accord)

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات جوهرية على دعامات بازل II، شكلت ما يعرف ببازل III في نهاية عام 2010، على أن تكون جاهزة التطبيق بحلول عام 2019وأصبحت المعادلة بالصيغة التالية:

نسبة كفاية رأس المال (2010)=

الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)+ الشريحة الثانية≥ 10.5%

(الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان + مخاطر السوق +مخاطر التشغيل *12.5)

الجزء الثالث: منهجية الدراسة والدراسة الميدانية

أولاً: أسلوب الدراسة:

استخدمت الباحثة نوعين من مصادر البيانات وذلك كما يلي:

(٢) نسبةً الى رئيس لجنه بازل من عام 1998-2003 ورئيس البنك الفيدرالي بنيويورك آنذاك.

أ- المصادر الثانوية: ويمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة بها حيث اعتمدت الباحثة في تكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدوريات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضاً، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الباحثة على التقارير والنشرات الصادره عن البنوك المركزيه العربية خلال الفترة الممتدة من -2007 2017.

١- **الدراسة التحليلية:** تم تجميع البيانات من القوائم الماليه المجمعه الصادره عن تقارير البنوك المركزيه العربية وتصنيفها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها وتفسيرها، وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات، ولقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفروض.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

١- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك العربية، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة 378 بنك وفقاً لبيانات الاعوام 2017-2007.

٢- عينة الدراسة: اقتصرت الدراسة على بنوك الدول العربيه التى توفرت عنها بيانات خلال فتره الدراسه من 2017-2007 والتى تمثلت فى دوله الجزائر-مصر-السعوديه-الامارات-سلطنه عمان- الاردن-تونس-قطر-المغرب-الكويت-فلسطين-البحرين-السودان-لبنان

رابعًا: حدود الدراسة:

١. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على البنوك العربية.

٢. **الحدود الزمانية:** تمت عملية جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة عن الفترة من 2017-2007.

خامساً: الإحصاء الوصفى لنتائج الدراسة التطبيقية:

أ. الإحصاء الوصفي والنسب المئوية لمتغير كفاية رأس المال على مستوى البنوك العربية بعينة الدراسة:

جدول رقم (1): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكفاية رأس مال البنوك العربية خلال الفتره من 2007-2017

المقياس	كفاية رأس المال (CAR)
المتوسط	0.166
الوسيط	0.170
أعلى قيمة	0.260
ادنى قيمة	0.070
الانحراف المعياري	0.033
الالتواء	-0.173
معامل التفرطح	2.950
مجموع المشاهدات الكلى	**154**

تشير نتائج الجدول (1) بأن المتوسط الحسابي للسلسة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال بلغ 17% تقريبًا خلال الفترة من 2007-2017، وبلغت أعلى قيمة للسلسة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال بالبنوك عينة الدراسة 26%، وهى أعلى بكثير من الحد الأدنى المحدد من قِبَل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقياتها الثلاث حول كفاية رأس المال والبالغ 8%، بينما بلغت أقل قيمة للسلسة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال بالبنوك عينة الدراسة ما مقداره 7%، وهى أقل من النسبة المحددة من قِبَل لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاث.

وهذه القيم الأعلى والأدنى للسلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال بالبنوك عينة الدراسة تشير بشكل عام إلى وجود بنوك بعينة الدراسة ذات أداء جيد، وأن هذه البنوك لديها القدرة على تغطية التزاماتها من خلال أموالها الخاصة، وأنها تحتفظ بهامش لمواجهة المخاطر المحتملة لغرض توفير الحماية للمودعين والمقرضين، إضافة وفي الجانب المقابل تتضمن العينة بنوك ذات أداء ضعيف وفقا لمؤشر كفاية رأس المال.

تشير قيمة الانحراف المعياري لسلسلة كفاية رأس المال، والبالغة قيمته 0.033 (وهى أقل من 1) بشكل عام إلى أن أغلب قيم السلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة هي قريبة من قيمة المتوسط الحسابي للمؤشر.

ب- الإحصاء الوصفي لمتغير كفاية رأس المال (CAR) لكل من البنوك العربية:

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لمتغير كفاية رأس المال (CAR) لكل من البنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة من 2007-2017

البنوك العربية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجزائر	0.202	0.040
الإمارات العربية المتحدة	0.184	0.025
البحرين	0.188	0.013
مصر	0.149	0.007
الأردن	0.187	0.016
الكويت	0.182	0.008
لبنان	0.142	0.018
المغرب	0.124	0.012
سلطنة عمان	0.159	0.005
فلسطين	0.190	0.016
قطر	0.166	0.019
السودان	0.150	0.047
السعودية	0.183	0.015
تونس	0.114	0.012
الكل	0.166	0.033

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن الوسط الحسابي لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك العربية خلال الفترة من 2007-2017 بلغ قيمة (17%) تقريبًا بانحراف معياري مقداره (0.033)؛ حيث سجلت السلسلة الزمنية للبنوك الجزائرية أعلى قيمة في

المتوسط لهذا المؤشر بقيمة مقدارها (20 %)، وفي المقابل سجلت السلسلة الزمنية للبنوك التونسية أقل قيمة في المتوسط لهذا المؤشر بقيمة مقدارها (11%)، وهى أعلى من نسبة الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقياتها الثلاث حول كفاية رأس المال (8% في الاتفاقية الأولى، والثانية و10.5 في الاتفاقية الثالثة بعد إضافة الدعامة التحوطية)، وهذا يشير بشكل عام إلى تحقيق مستوى جيد في الأداء لدى البنوك العربية عينة الدراسة فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة من 2007-2017. تشير قيم الانحراف المعياري للسلاسل الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة من 2007-2017 إلى وجود قدر من التقارب في الأداء بين البنوك فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال، وذلك لكون القيم جميعها أقل من 1، حيث سجلت السلسلة الزمنية للبنوك السودانية أعلى قيمة للانحراف المعياري، وهى (0.047) في المقابل سجلت السلسلة الزمنية للبنوك العمانية أقل قيمة للانحراف المعياري وهى (0.005).

سادساً: اختبار فرض الدراسة:

ينص الفرض الرئيس للدراسة والذي تم صياغته في صورة الفرض العدم على أنه:

توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بكفاية رأس المال

ولاختبار هذا الفرض قامت الباحثة بعدد من الاختبارات وذلك على النحو التالي:

١. اختبار التجانس Test of Homogeneity of Variances:

يبين الجدول رقم (3) اختبار التجانس للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2017 باستخدام Levene Statistic

جدول رقم (3) اختبار التجانس للبنوك العربية فيما يتعلق بكفاية رأس المال خلال الفترة 2007-2017

إختبار Levene	df1	df2	Sig.
8.522	13	140	.000

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة اختبار Levene المحسوبة بلغت 8.522 بقيمة احتمالية أو مستوى معنوية أقل من 5%؛ مما يشير رفض فرضية العدم التي تنص على تجانس المجتمعات (البنوك العربية عينة الدراسة) فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وقبول الفرض البديل الذي ينص على عدم تجانس المجتمعات (البنوك العربية عينة الدراسة)؛ فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وبالتالي استكمال اختبار التباين الأحادي ANOVA.

٢.اختبار ANOVA للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2017 فيما يتعلق بكفاية رأس المال باستخدام اختبارF، وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (4) اختبار التباين الأحادي ANOVA للبنوك العربية فيما يتعلق بكفاية رأس المال خلال الفترة 2007-2017

كفاية رأس المال	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.103	13	.008	17.266	.000
Within Groups	.065	140	.000		
Total	.168	153			

من الملاحظ في الجدول (4) أعلاه أن قيمة F المحسوبة بلغت 17.266 بقيمة احتمالية .(Sig=.000) أقل من قيمة مستوى معنوية 5%؛ لذلك يرفض الفرض العدم القائل: إن المتوسطات (البنوك العربية) متساوية (الاختبار غير معنوي)، ونقبل الفرض البديل القائل: إنه على الأقل اثنان من المتوسطات (البنوك العربية عينة الدراسة) غير متساوية (الاختبار معنوي)، وبناء على النتائج المتوصل إليها يجب إجراء اختبار المقارنات المتعددة Multiple Hoc-Post Comparisons، وذلك لتحديد أي البنوك العربية عينة الدراسة هي السبب في المعنوية.

٣. اختبار(Dunnet) للمقارنات المتعددة (Multiple Hoc-Post Comparisons)، وذلك لتحديد أي البنوك العربية عينة الدراسة هي السبب في المعنوية، وهذا ما يظهر في الجدول التالي رقم (5):

جدول رقم (٥) نتيجة اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار(Dunnet) للمقارنات المتعددة

J / I	البنوك الجزائرية	البنوك الإمارات	البنوك البحرينية	البنوك المصرية	البنوك الأردنية	البنوك الكويتية	البنوك اللبنانية	البنوك المغربية	البنوك العمانية	البنوك الفلسطينية	البنوك القطريه	البنوك السودانية	البنوك السعودية	البنوك التونسية	الفروق المعنوية لصالح
	J—I														
البنوك الجزائرية							.0600*	.078*						.08*	البنوك الجزائرية
البنوك الإماراتية				.0353*			.0412*	.060*						.07*	البنوك الإماراتية
البنوك البحرينية				.0402*			.0463*	.064*	.029*					.07*	بنوك البحرينية
البنوك المصرية								.024*						.03*	البنوك المصرية
البنوك الأردنية				.0393*			.0454*	.063*	.028*					.07*	البنوك الأردنية
البنوك الكويتية				.0336*			.0397*	.057*	.022*					.06*	البنوك الكويتية
البنوك اللبنانية														.02*	البنوك اللبنانية
البنوك المغربية															بنوك دول اخرى
البنوك العمانية								.035*						.04*	البنوك العمانية
البنوك الفلسطينية				.0420*			.0481*	.066*	.030*					.07*	البنوك الفلسطينية
البنوك القطرية								.041*						.05*	البنوك القطرية
البنوك السودانية															بنوك دول اخرى
البنوك السعودية				.0348*			.0409*	.059*	.023*					.06*	البنوك السعودية
البنوك التونسية															بنوك دول اخرى

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي *تشير إلى أن الفروق معنوية.

نلاحظ من الجدول (5) أعلاه أن جميع البنوك العربية عينة الدراسة كانت السبب في الفروق المعنوية، وأن هذه الفروق المعنوية كانت لصالح جميع البنوك العربية عينة الدراسة، ماعدا كلًا من البنوك المغربية والسودانية والتونسية؛ والسبب في عدم إدراج أي فروق للمتوسطات في خانة البنوك المغربية والسودانية والتونسية هو أن الفروقات المعنوية لم تكن لصالح بنوك هذه الدول؛ بل لصالح بنوك أخرى، أي أن

الفروقات إما إنها كانت معنوية وسالبة بين البنوك المغربية والسودانية والتونسية وبنوك الدول الأخرى، أو إنها كانت موجبة (لصالح البنوك المغربية والسودانية والتونسية) ولكن غير معنوية، وبالتالي إحصائيًا تعتبر عدم معنوية الفروق كأنه لا توجد فروق بين متوسطات البنوك؛ وفيما يلى شرح تفصيلي لباقي البنوك العربية بالجدول:

بالنسبة للبنوك الجزائرية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك اللبنانية والمغربية والتونسية لصالح البنوك الجزائرية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الجزائرية والتونسية بقيمة.088، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الجزائرية واللبنانية بقيمة.060

بالنسبة للبنوك الإماراتية كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك والمصرية واللبنانية والمغربية والتونسية لصالح البنوك الإماراتية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الإماراتية والتونسية بقيمة.070، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الإماراتية والمصرية بقيمة.035

بالنسبة للبنوك البحرينية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المصرية واللبنانية والمغربية والعمانية والتونسية لصالح البنوك البحرينية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك البحرينية والتونسية بقيمة.074، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك البحرينية والعمانية بقيمة.029

بالنسبة للبنوك المصرية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المغربية والتونسية ولصالح البنوك المصرية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك المصرية والتونسية بقيمة.034، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك المصرية والمغربية بقيمة.024

بالنسبة للبنوك الأردنية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المصرية واللبنانية والمغربية والعمانية والتونسية لصالح البنوك الأردنية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الأردنية والتونسية بقيمة.073، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الأردنية والعمانية بقيمة.028

بالنسبة للبنوك الكويتية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المصرية واللبنانية والمغربية والعمانية والتونسية لصالح البنوك الكويتية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الكويتية والتونسية بقيمة.067، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الكويتية والعمانية بقيمة.022

بالنسبة للبنوك اللبنانية: كانت الفروق معنوية مع البنوك التونسية لصالح البنوك اللبنانية بقيمة بلغت.028

بالنسبة للبنوك العمانية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المغربية والتونسية لصالح البنوك العمانية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك العمانية والتونسية بقيمة.045، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك العمانية والمغربية بقيمة.035

بالنسبة للبنوك الفلسطينية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المصرية واللبنانية والمغربية والعمانية والتونسية لصالح البنوك الفلسطينية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الفلسطينية والتونسية بقيمة.076، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الفلسطينية والعمانية بقيمة.030

بالنسبة للبنوك القطرية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المغربية والتونسية لصالح البنوك القطرية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك القطرية والتونسية بقيمة.051، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك القطرية والمغربية بقيمة.041

بالنسبة للبنوك السعودية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المصرية واللبنانية والمغربية والعمانية والتونسية لصالح البنوك السعودية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك السعودية والتونسية بقيمة.069، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك السعودية والعمانية بقيمة.023

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن السلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك خلال فترة الدراسة، أظهرت بشكل عام في المتوسط قيمة أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك بمتوسط حسابي قدره 17% تقريبًا وانحراف معياري0.033.

٢. تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن أعلى قيمة للسلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك خلال فترة الدراسة بلغت 26%، وهى أعلى بكثير من الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقياتها الثلاث، حول كفاية رأس المال والبالغ 8% في اتفاقية بازل I,II و10.5% في اتفاقية بازل III بعد إضافة الدعامة التحوطية، وفي المقابل كانت أقل قيمة للسلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك خلال فترة الدراسة قد بلغت 7%، وهى أقل من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاث، وهذه القيم الأعلى والأدنى للسلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال تشير بشكل عام إلى وجود بنوك بعينة الدراسة ذات أداء جيد، وأن هذه البنوك لديها القدرة على تغطية التزاماتها من خلال أموالها الخاصة، وأنها تحتفظ بهامش لمواجهة المخاطر المحتملة لغرض توفير الحماية للمودعين والمقرضين، وفي الجانب المقابل تتضمن العينة بنوك ذات أداء ضعيف وفقًا لمؤشر كفاية رأس المال.

٣. تبين من نتائج التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك العربية عينة الدراسة أن السلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس مال البنوك الجزائرية؛ قد سجلت أعلى قيمة في المتوسط بقيمة مقدارها(20 %)؛ وفي المقابل سجلت السلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس مال البنوك التونسية أقل قيمة في المتوسط بقيمة مقدارها (11%)، وهى بكثير من نسبة الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقياتها الثلاث حول كفاية رأس المال (8% في اتفاقية بازل I,II و10.5% في اتفاقية بازل III بعد إضافة الدعامة

التحوطية)؛ وهذا يشير بشكل عام إلى تحقيق مستوى جيد في الأداء لدى البنوك العربية عينة الدراسة فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٧.

٤. بين اختبار التجانس Test of Homogeneity of Variances بين المجتمعات واختبار التباين الأحادي ONE WAY Analysis of Variance (One Way ANOVA)؛ حيث بلغت قيمة F المحسوبة 17.266 بقيمة احتمالية Sig=.000 عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن اثنين على الأقل من المتوسطات غير متساوية، وبالتالي قبول صحة الفرض الثالث بأن هنالك فروقًا معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك العربية فيما يتعلق بكفاية رأس المال خلال الفترة من.2007-2017

٥. بين اختبار (Dunnet) للمقارنات المتعددة (Multiple Hoc-Post Comparisons أن البنوك الجزائرية حلت في المرتبة الأولى من حيث مؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة 2007-2017 وتليها البنوك الأردنية والبحرينية، وفي المرتبة الأخيرة حلت البنوك التونسية من حيث مؤشر كفاية رأس المال.

٦. ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية عن مؤشرات كفاية رأس مال البنوك العربية خلال الفترة 2007-2017 يشير إلى الصلابة المالية للبنوك الجزائرية؛ وبالتالي قدرة رؤوس أموال البنوك الجزائرية على تحمل الخسائر الغير متوقعة في نشاطاتها؛ وذلك بسبب إلزام البنك المركزي الجزائري البنوك الجزائرية برفع رأس مالها منذ بداية 2008 وتخصيص الجزء الأكبر من أرباحها كاحتياطيات إضافة إلى عدم انفتاح القطاع المصرفي الجزائري على العالم يجعل هذا القطاع أقل عرضة للمخاطر، وبالتالي ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال بنوكه

ثانياً: التوصيات:

١. على البنوك العربية بذل المزيد من الجهد في السنوات المقبلة من خلال إجراء إصلاحات هيكلية بأنظمتها المصرفية، وأطرها الرقابية والعمل على مواكبة التغيرات الهيكلية، وذلك لتعزيز تطبيق المعايير الإئتمانية العالية، والقدرة على مواجهة المخاطر بالقدر الذي يسمح لها بالحد من خسائرها المالية وذلك من خلال:

- تعزيز النظام التشريعي، والتنظيمي للبنوك ووضع قواعد تنظيمية خاصة بإدارة المخاطر، ومستوى كفاية رأس المال بحسب متطلبات بازل III.
- مراجعة هياكل رأس المال بشكل دوري.
- إجراء الدراسات الكمية للوقوف على مدى قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل III
- بالنسبة للبنوك التي لم تستكمل المعايير التي جاءت بها لجنه بازل III عليها اصدار تشريعات جديده لاستكمال هذه المعايير ودمجها في التشريعات المصرفية وفق خطه زمنية مدروسة.
- لاستفادة من حبرات الدول في هذا المجال، خصوصًا الدول المتقدمة مع مراعاه خصوصيه النظام المصرفي العربي.
- العمل على تنظيم دورات تدريبيه وندوات مؤتمرات لشرح معايير اتفاقيه بازل III وكيفيه التطبيق العملي لها.

٢. الاهتمام بتوفير النظم والوسائل الكفيلة لتقدير وقياس المخاطر التي تواجهها البنوك، وضرورة أن تقوم البنوك العربية بتطوير أنظمتها الداخلية الخاصة بقياس المخاطر سواء الائتمانية أو السوقية أو التشغيلية، حيث تفتقر بنوك بعض الدول العربية إلى أنظمة إدارة المخاطر

٣. المضي قدماً في تطبيق معايير بازل وخصوصًا لدى وكالات التصنيف الإئتمانى مما ينعكس إيجابيًا على درجات التصنيف الإئتمانى لهذه البنوك على المستوى الدولي

٤. وضع الآليات والسياسات والإجراءات التطبيقية لتعزيز تبادل المعلومات الائتمانية بين الدول العربية

المراجع:

١. الحريت، محمد، (٢٠١٨)، "مخاطر الائتمان واثرها في كفاية رأس المال المصرفي: دراسة تطبيقية"، ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات***، المجلد (٢)، العدد(٤٣)، ٢٤٤-٢٥٢.

2. Abou-El-Sood, Heba.,(2015)," Are regulatory capital adequacy ratios good indicators of bank failure? Evidence from US banks", ***International Review of Financial Analysis,*** 48, pp292-303.

3. Abubakar, & Salisu, A., (2015), One Way Anova: Concepts and Application in Agricultural System***. journal of the American Statistical Association,*** 36-76.

٤. الخاقاني، نورى عبدالرسول، أبوهونة، صلاح عامر، (٢٠١٧)، "تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك العراقية"، ***مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية***، المجلد ٩, العدد ٣، ٢٢٤-٢٥٠.

٥. العلي، احمد، (٢٠١٧)، "أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"، ***مجلة جامعة البعث***، المجلد(٣٩)، العدد(٢٣)، ١٣١-١٥٩.

6. Ahi, K., (2020), Banking market competition in Europe financial stability or fragility enhancing?. ***Quantitative Finance and Economics,*** *2*(3), 62-85

٧. الغندور، أحمد, (٢٠١٠)، "مقررات لجنة بازل II&III كمدخل لتلافي التأثير الحلقي للمتغيرات الاقتصادية على أداء البنوك"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة, جامعة حلوان,*** ص ١٩٠.

٨. سعد خطاب، جمال، (٢٠٠٨)، " تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر على الملاءة الائتمانية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة***، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

٩. سعيد، حسين، (٢٠١٤)، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية: في الواقع وسلامة التطبيق"، ***المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية***، ١-٤١.

10. Ahmad, R. Ariff, M. Skully, J., (2009)," The Determinants of Bank Capital Ratios in a Developing Economy"***, In Asia-Pacific Financial Markets, C A R F W o r k i n g P a p e r,*** Vol(15), PP.255-272

11. Alajmi, M. & Alqasem, K.,(2015)," Determinants of capital adequacy ratio in Kuwait banks" ***Journal of Governance and Regulation*** / Volume 4, Issue 4, Continued – 2, pp.315-322.

١٢. سليمان، ناصر، (٢٠١٣)، "كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات التطوير"، ***بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر(٨-٩ ديسمبر).***

١٣. صالح، مفتاح، فاطمه، رحال، (٢٠١٩)، "كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات (لجنة بازل 2-1) وواقة تطبيقها لتوصيات بازل ٣"، ***المؤتمر الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر.***

14. Alber, N. (2013)," Industry Effect and Stock Market Reaction to Global Financial Crisis: A Comparative Analysis", ***Journal of Applied Finance & Banking,*** vol. 3, no. 3, pp29-43. A vailable at: http://ssrn.com/abstract =2699904.

15. Athanasoglou, P. & Delis ,M., (2005), "Bank-Specific industry-specific and macroeconomics determinants of bank profitability.". ***Jounal of financial Decision making***, Vol 2, Dec, pp1-18.

١٦. احمد، شريف، (٢٠١٦)، "أثر مدى الالتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الإستقرار المالي للبنوك: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس**.

17. Bubeyev, M., (2020), How regulation of bank capital adequacy and liquidity affects pricing of bonds of the banks. ***Entrepreneurship and Sustainability*** Issues, *7*(3), 17-55

١٨. الباز، رغده، (٢٠١٧)، "استخدام إطار كفاية رأس المال كأداة لتفسير ظاهرة الاندماج والاستحواذ في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية"، ***رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا.***

19. Andesfa, D.& Masdupi, E., (2019), Effect of Financial Ratio on Profitability of Comercial Banks; ***a Systematic Literature Review, Advances in Economics, Business and Management Research***, v(64), pp700-706.

٢٠. الجوهرى، محمد، (٢٠٢٠)، "كيفية رفع كفاءة البنوك العاملة المصرية في ضوء اتفاقيات بازل"، ***رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.***

21. Awdeh, A., (2018), Banking concentration and financial development in the MENA region. ***International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management. Challenging Times.*** pp., 111-138

٢٢. الخزاعلة، محمد، (٢٠١٨)، "أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، ***رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية***، جامعة آل البيت.

٢٣. الشرقاوي، أسماء محمد، (٢٠١٥)، "أثر مخاطر الائتمان على أسعار أسهم البنوك في مصر في ضوء اتفاقية بازل: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس**.

24. Brown, M., (2005), A new software for carrying out one-way ANOVA post hoc tests. *Computer methods and programs in biomedicine, 79*(1), pp 95-89.

25. Brůha, J.& Kočenda, E., (2016)," Financial Stability in Europe: Banking and Sovereign Risk", ***CESifo Working Papers***, ***No. 6453***: www.CESifo-group.org/wp.pp1-26.

٢٦. الشيخ، نيفين، (٢٠١٩)، "أثر القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على نسبة كفاية رأس المال للبنوك المصرية"، ***رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.***

٢٧. عادل، حيده, العلاقة بين تطبيق مقررات بازل II والأداء المالي بالبنوك العربية ,***رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة الزقازيق.***

٢٨. صميده، سيد، (٢٠١٩)، "نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال لتدعيم دور المصارف في تطبيق الاستدامة المالية"، ***رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس.***

٢٩. عبدالعزيز, هناء, (٢٠١٤) "دراسة تحليلية لتطبيق إطار بازل III في البنوك الإسلامية", ***رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة بنى سويف.***

٣٠. عبدالقادر، خالدن، (٢٠١٩)، "نموذج مقترح للعلاقة بين سياسات الحد من مخاطر الائتمان والسلامة المالية للبنوك في ضوء مؤشرات نموذج CAMELS: دراسة بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري"، ***رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.***

٣١. تقرير الإستقرار المالي في الدول العربي الصادر عن صندوق النقد العربي من ٢٠١٦-٢٠١٨.

٣٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي من ٢٠٠٧-٢٠١٧.

33. Caporale, G., Lodh, S., Nandy, M., (2016)," The Performance of Banks in the MENA Region during the Global Financial Crisis", ***German Institute for Economic Research,*** available at: http://ssrn.com/abstract=2784235.

34. Chan, y., (2020), The influence of capital adequacy ratio, loan-to-deposit ratio, and net interest margin on stock return at commercial banks in indonesia. ***Jurnal aplikasi manajemen***, *18*(3), 53-58.